وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

دولة الكويت
وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليــوم:	الثلاثاء
التاريخ :	١٥-٦-٢٠٢١

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«العدل» تنهي إعفاءات الموظفين في 3 إدارات

محمد راشد

علمت "الجريدة" من مصادر مطلعة ان عددا من الإدارات في وزارة العدل أخطرت موظفيها بإلغاء الإعفاءات الخاصة بالعمل خلال الأشهر الماضية بسبب بعض الاجراءات المتعلقة بإعفاء أصحاب الأمراض المزمنة من التواجد في مقار أعمالهم.

وأشارت المصادر إلى ان مدير إدارة التوثيقات الشرعية في وزارة العدل الدكتور فهد الضاعن وجه خطابا الاسبوع الماضي إلى مدير إدارة الشؤون الإدارية في الوزارة، أرفق خلاله كشوفات بأسماء وبيانات الموظفين التابعين إلى إدارة التوثيقات الشرعية، الذين تم إنهاء إعفائهم، وذلك بدءا من الاسبوع الجاري، لافتة إلى ان إدارة التنفيذ الجنائي والاتصالات الخارجية، وإدارة كتاب محكمة الاستئناف، أصدرتا قرارات مماثلة تقضي بإنهاء العمل بإعفاءات الدوام المفتوحة لموظفي الإدارتين اعتبارا من 20 الجاري، على ان يستثنى من القرار الموظفون الممنوحة لهم إعفاءات سارية وحديثة صادرة من المجلس الطبي العام.

وأوضحت المصادر ان هذه الخطوة تأتي بعد اسبوعين تقريبا من صدور قرارات مماثلة من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي، والمتعلقة بعودة العمل بنسبة تصل إلى 100 في المئة، في إدارة التسجيل العقاري والتوثيق، وكذلك القطاعات والادارات التابعة لميزانية القضاء، لافتة إلى ان وزارة العدل من أولى الوزارات التي باشرت العمل بإنهاء إعفاءات بعض الموظفين من التواجد في العمل مع استقرار الوضع الصحي في البلاد، إذ رفعت نسبة تواجد موظفي بعض الإدارات من 60 إلى 100 في المئة، وذلك نظرا لحاجة العمل، وبناء على قرار مجلس الوزراء بشأن "اعتماد سياسات وإجراءات وقواعد العودة التدريجية للعمل في الجهات الحكومية"، الصادر من ديوان الخدمة المدنية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٥-٦-٢٠٢١	٢	٤٧٥٨

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

قضايا الجنح... إلى عام 2023!

سوء تنظيمها الإداري ينبئ بكارثة سقوطها بالتقادم

حسين العبدالله

في الوقت الذي ترتفع فيه المطالبات بحسم قضية تراكم الطعون وقضايا الجنح ومعارضاتها والاستئنافات المتصلة بها، برزت على السطح قضايا تأجيل قضايا الجنح إلى جلسات لأكثر من عامين قضائيين، في سابقة لم تشهدها محاكم الجنح بالكويت.

ونتيجة لضعف إدارة المشهد من القائمين على ملف قضايا الجنح من بعض الإداريين، فقد حددت أقسام الجدول في محاكم الجنح جلسات هذه القضايا في منتصف عام 2023 لنظرها، وذلك بسبب غياب آلية التنظيم لعقد الجلسات، فضلا عن غياب ملفات الجنح الموجودة بعهدة مخازن الإدارة العامة للتحقيقات.

وبينما واجهت الإدارة المسؤولة عن تنظيم جلسات الجنح قضية ازالة القيود التي وضعتها ادارة تنفيذ الاحكام التابعة لوزارة الداخلية، والتي أوجبت رفعها

الفراغ التشريعي لإتمام التسويات والصلح تسبب في إحالتها إلى القضاء

تحديد جلسات لنظر تلك القضايا مما أدى عمليا الى تحديد جلسات في مواعيد بعيدة جدا أظهرت سوء المشهد في إدارة الملفات، وأدت الى التأكيد على تأخير المحاكم في الفصل بالقضايا الجزائية، وان كانت تنظر على شكل قضايا للجنح.

وفي حين جاءت تلك الحلول الترقيعية والبعيدة كل البعد عن الحلول السليمة التي تتناسب مع فكرة العدالة التي تعمل مؤسسة القضاء على تحقيقها، فإن تلك الحلول اعتمدت على فكرة رفع القيود فقط عن المواطنين والمقيمين المتقاضين ممن لديهم قضايا جنح من اجل اتمام معاملاتهم الوظيفية، التي علّقتها ادارة تنفيذ الاحكام بسبب ما صدر من احكام للجنح بحقهم.

ولم يَدُر بخلد المسؤولين في وزارة العدل عند وضع تلك الحلول، أن نظام تحديد الجلسات سيدفعها إلى عام 2023، وربما إلى عامي 2024 و2025، وذلك بسبب كثرة قضايا الجنح التي تزيد اعدادها على ثلاثة ملايين قضية، في وقت لا تُفعّل فيه إدارات الجنح التابعة لوزارة الداخلية او البلدية او الإطفاء أو البيئة، إما نتيجة الغياب الاداري لذلك، او نتيجة الفراغ التشريعي لإتمام التسويات والصلح مع اصحاب المخالفات، مما يعجل بإعطاء الدولة لحقوقها المالية مباشرة، وللمتقاضين أمر دفع الغرامات على نحو مباشر وسريع دون الإفراط في امر إحالتهم الى القضاء، وهو الامر الذي تسبب في تكديس القضايا بالمحاكم مما أرهقها وأوصلها الى هذا الحال.

ومثل ذلك التكدس سيؤدي حتما بعدما كشف الواقع غياب التنظيم التشريعي الذي يحفظ حقوق الدولة من السقوط والتقادم الى سقوط المزيد من الدعاوى التي ترفعها الدولة، وربما سقوط الاحكام الغيابية في قضايا الجنح، والتي تسقط بمضي 5 سنوات، الأمر الذي يساهم في الضغط على منظومة التقاضي المرتبطة بعقد الجلسات، للهيئات القضائية والادارية، فضلا عن ضياع حقوق الدولة المالية لدى المخالفين.

وهو الأمر الذي كان ينبغي معه وضع آلية واضحة وسلسة ومباشرة لهذا النوع من القضايا وتسليم كل الملفات الموجودة لدى ادارة التحقيقات الى ادارة المحكمة الكلية، وتسليمها الى ادارة مختصة بذلك، بعد أن كشف الواقع العملي عدم جدوى تولي مجموعة من الموظفين أمر إدارة هذا الملف المتشعب والكبير والذي يحتاج إلى إدارة وأقسام لتوليه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٥-٦-٢٠٢١	٦	٤٧٥٨

الراي

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نواب دعوا وزير العدل لتحقيق ما جاء في عريضة النقابة

فزعة نيابية مع «الخبراء»:
مطالبهم مستحقة وإنصافهم واجب

تفاعل عدد من النواب مع بيان نقابة الخبراء الداعي إلى إنصافهم وإنهاء معاناتهم، بتحقيق مطالبهم التي عرضت على وزير العدل الحالي والوزيرين السابقين.

ورأى نواب أن الخبراء، وعددهم 500 خبير، محقون في بيانهم ويجب النظر في مطالبهم، مثل احتساب الخدمة التي عملوها كخدمة عملية فعلية، خصوصا أنهم فقدوا رواتبهم لثلاثة أشهر متتالية إلى جانب فقدان الترقيات وتعديل الدرجة الوظيفية.

فقد قال النائب مبارك العرو إنه «بعد قراءة بيان نقابة الخبراء أجد أن المطالبات المستحقة للسادة الخبراء، منذ عام لم يتم البت فيها من وزارة العدل، وهو أمر يحتاج لوقفة جادة».

وطالب النائب فارس العتيبي بدعم مطالب الخبراء باحتساب مدة عملهم الفعلي وإضافتها لخدمتهم وإنصافهم، بناء على آراء وزارة العدل والفتوى والتشريع والإدارة العامة للخبراء، معتبرا أن إدارة الخبراء جزء مهم من منظومة القضاء، لذا يجب رفع الظلم عنهم وإعطاؤهم حقوقهم كاملة.

وخاطب النائب الدكتور صالح الشلاحي وزير العدل بالقول إن «التاريخ السياسي تحفظه الأجيال، وبيان نقابة الخبراء يضع النقاط على الحروف، وهي بالنهاية حقوق ومطالبات عادلة، إن لم تستطع تطبيق العدالة فمن الواجب أن تتمسك باستقالتك». فيما أكد النائب محمد الراجحي أن «مطالب نقابة الخبراء مستحقة، وهذا الظلم مرفوض من الحكومة وإنصافكم واجب، ووزير العدل أمام اختبار أخلاقي قبل أن يكون سياسيا».

ودعا النائب الدكتور عبدالعزيز الصقعبي إلى «إنصاف الخبراء، وهو أقل ما يمكن فعله للذراع اليمنى للجهاز القضائي، مطالباً الوزير بقبول مطالبات نقابة الخبراء التي تتوافق مع رأي الفتوى وإدارة الخبراء والشؤون الإدارية بوزارة العدل، وأن عدم احتساب سني الخبرة هو تراكم لتخبطات إدارية لن نقبل أن يذهب ضحيتها مئات المواطنين وأسرهم».

وقال النائب مرزوق الخليفة إن «وزير العدل عبدالله الرومي مطالب الالتزام بتعهداته وقسمه برفع الظلم عن 500 مواطن خبير في إدارة الخبراء، بعد الانتقاص من حقوقهم الوظيفية وتأثر درجاتهم وامتيازاتهم المالية، وخصوصاً أن حقوقهم مدعومة بآراء قانونية رسمية تنتظر فقط القرار لإنصافهم».

وأكد النائب خالد المونس أن الحكومة ماضية في نهجها المعادي لموظفي الدولة، ومستمرة في خلق معضلات معهم وعدم التعامل بسلاسة مع المطالب الوظيفية المشروعة والمستحقة، ولاسيما مطالب إدارة الخبراء وآلية احتساب خدمتهم على الرغم أن وزارة العدل هي من بادرت بطلب الآراء من الجهات القانونية المختصة.

وقال المونس إن «إدارة الخبراء أكثر الجهات التي عانت من مماطلة الحكومة على مدار العشر سنوات الماضية، ولاسيما على صعيد الاقتراحات النيابية التي قدمت ووأدتها الحكومة بأغلبيتها البرلمانية في المجالس السابقة على الرغم من إقرار المداولة الأولى لبعض هذه الاقتراحات». واختتم تصريحه بالقول «آن الأوان أن تنصف هذه الفئة فموظفو الخبراء لهم دور مشهود في دورة القضاء وعملهم المساند للقضاء، لا يقل أهمية عن غيرهم، ولذلك على الحكومة سرعة التجاوب مع مطالبهم وتحسين مستواهم وعدم التعرض لمزاياهم ودرجاتهم الوظيفية».

> **الخليفة:**
> **وزير العدل مطالب الالتزام بتعهداته ورفع الظلم**
>
> **الشلاحي:**
> **بيان النقابة يضع النقاط على الحروف وهي حقوق ومطالبات عادلة**

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٥-٦-٢٠٢١	٦	١٥١٩٢

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

السويط يسأل الرومي عن «حقوق الإنسان»

وجه النائب ثامر السويط سؤالاً برلمانياً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي، قال في مقدمته: الديوان الوطني لحقوق الإنسان مؤسسة أنشأها القانون رقم (67) لسنة 2015 بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان والعمل على نشر احترام الحريات العامة والخاصة في ضوء الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية المصدق عليها من قبل دولة الكويت.

وأضاف السويط في سؤاله: ولا شك أن عملية إنشاء أي كيان وطني، تقتضي أن يصاحبها حتماً وجود جهاز إداري وتنفيذي متخصص، يعاون هذا الكيان في إنجاز مهامه واختصاصاته، وهذا ينطبق بطبيعة الحال على الديوان الوطني لحقوق الإنسان وكذلك مجلس إدارته، لذا خصصت المادة (11) لتتناول بيان آلية تعيين الأمين العام والخبراء والاختصاصيين والموظفين المؤهلين للقيام بالأعمال الفنية المعاونة والتنسيقية وغيرها من الأعمال اللازمة لحسن سير العمل باللجان، وقررت المادة (13) أن لمجلس الإدارة، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون، أن يصدر لائحة داخلية لتنظيم العمل به تتضمن قواعد لتنظيم مهام ومسؤوليات أعضاء المجلس وقواعد تنظيم الشؤون الإدارية والمالية للديوان واللجان والعاملين فيه.

وعلى ضوء ما سبق طلب إجابته عن الاتي: هل يوجد هيكل إداري تنظيمي للديوان الوطني لحقوق الإنسان؟ وما آلية توزيع الاختصاصات والمسؤوليات؟ وما أسباب عدم تعيين أمين عام للنهوض بمسؤوليات الديوان حتى الآن؟

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٥-٦-٢٠٢١	٥	٤٧٥٨

الجريدة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز» تؤكد عدم جواز الطعن أمامها على الأحكام الصادرة من محكمة الأسرة

أكدت محكمة التمييز المدنية، برئاسة المستشار فؤاد الزويد، عدم جواز الطعن على الأحكام الصادرة من محكمة الأسرة أمام «التمييز»، وذلك وفق أحكام القانون رقم 12 لسنة 2015 بشأن قانون الأسرة، قبل تعديله عام 2018.

ورفضت «التمييز» الطعن المقام لعدم جواز الطعن عليه، ومن أحكام القانون أن الدفع المبدى من النيابة بعدم جواز الطعن في محله، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مسألة جواز الطعن من عدمه متعلقة بالنظام العام ومطروحة دائما على المحكمة باعتبارها تسبق شكل الطعن وموضوعه، وأن قابلية الحكم للطعن أو عدم قابليته هي مما يتصل بآثار الحكم فيحكمها القانون الساري وقت صدور الحكم طبقا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات، وكان النص في المادة الثانية من القانون رقم 12 لسنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة على أن «على دوائر المحكمة الكلية التي تنظر قضايا الأحوال الشخصية أن تحيل من تلقاء نفسها الدعاوى المنظورة أمامها والتي أصبحت من اختصاص محكمة الاسرة إلى المحكمة الاخيرة، وذلك بالحالة التي هي عليها... ولا تسري أحكام الفقرة الاولى على الدعاوى المحكوم فيها أو المؤجلة للنطق بالحكم، وتبقى الأحكام الصادرة في هذه الدعاوى خاضعة للقواعد المنظمة لطرق الطعن السارية قبل العمل بهذا القانون».

وفي المادة الثالثة منه على أن «تستمر الدوائر الاستئنافية في نظر منازعات

فؤاد الزويد

الأحوال الشخصية المرفوعة إليها، والتي تدخل في اختصاص محكمة الأسرة وفقا لأحكام القانون المرافق... وتخضع الأحكام التي تصدر منها في هذه المنازعات للقواعد المنظمة لطرق الطعن السارية وقت العمل بهذا القانون، وفي المادة الثالثة عشر من مواد القانون على أن تكون الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية من الدوائر الاستئنافية بمحكمة الأسرة غير قابلة للطعن فيها بطريق التمييز...» يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رسم إجراءات خاصة للمنازعات التي تختص بنظرها محكمة الأسرة من حيث طرق الطعن، إذ جعل الحكم الذي يصدر في استئناف الحكم الابتدائي الصادر بعد العمل بهذا القانون نهائيا، فلا يجوز لأي الخصمين أن يطعن فيه بالتمييز، وأن العبرة في تكييف الدعوى هي بحقيقة المقصود من الطلبات فيها، وليست بالألفاظ التي صيغت بها هذه المطالبات، وهي تخضع في هذا التكييف لرقابة محكمة التمييز.

وقالت المحكمة انه لما كان ذلك، وكانت الدعوى الراهنة مقامة من الطاعن على المطعون ضدهم لبيان مدى صحة الوصية الصادرة من والدهم بخصوص الشيك محل الدعوى، والتي جعل المشرع الاختصاص بنظرها لمحكمة الأسرة باعتبارها من المسائل المتعلقة بالوصية، وقد صدر الحكم المطعون فيه من محكمة الأسرة بتاريخ 2017/3/22 - وكان الحكم الابتدائي صادرا بعد سريانه، أي بعد العمل بالقانون رقم 12 لسنة 2015 بشأن قانون محكمة الاسرة - والمعمول به اعتبارا من 2016/3/22، والذي لا يجيز الطعن بالتمييز على الأحكام الصادرة من محكمة الأسرة، سواء كانت صادرة في مسائل تتعلق بالوصية والمواريث أو أي مسألة مما تختص بها تلك المحكمة، ودون النظر لصدور القانون رقم 11 لسنة 2018 بتعديل بعض أحكام القانون 12 لسنة 2015 والمعمول به اعتبارا من 2018/5/8، والذي أباح الطعن بالتمييز على الأحكام الصادرة من محكمة الأسرة في مسائل الوصية والمواريث ذلك أن الحكم المطعون فيه قد صدر قبل العمل به، وبحسبان أن الأحكام تخضع من حيث جواز الطعن فيها أو عدم جوازه للقانون الساري وقت صدورها، الأمر الذي يكون معه الطعن بالتمييز عن الحكم المطعون فيه غير جائز.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٥-٦-٢٠٢١	٦	٤٧٥٨

الأنباء

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الاستئناف» تحيل متهمين بقضية رشوة مناقصة مركبات الإسعاف إلى «المركزي»

أمرت محكمة الاستئناف برئاسة المستشار هاني الحمـــدان أمس بحجز المتهمين الأول والثاني في قضية رشوة مناقصة مركبات الإسعاف في وزارة الصحة خلال حضورهما جلسة محاكمتهما، وهما عضو ســـابق في لجنة المناقصات ورجل أعمال، وأحالتهما إلى السجن المركزي. يذكر أن محكمة الجنايات كانت قد قضت بحبس العضو السابق في لجنة المناقصات لمدة 10 سنوات مع الشغل والنفاذ وعزله من منصبه وإلزامـــه برد 290 ألف دينار وتغريمه ضعفه، وبحبس صاحب شركة سيارات لمدة 4 سنوات مع وقف النفاذ بكفالة 4000 دينار، وببراءة المتهم الثالث وهو موظف في الشركة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٥-٦-٢٠٢١	٧	١٦١٩٦

الجريدة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الاستئناف» تُلزم الحضانات بسداد ثُلث الإيجار حتى عودة النشاط

● المحكمة طبقت نظرية الظروف الطارئة واعتبرت الإلزام بالقيمة الكاملة مرهقاً

● استندت إلى قرار مجلس الوزراء تعطيل المرافق بسبب «كورونا»

في حكم قضائي بارز، أكدت محكمة الاستئناف التي تنظر قضايا الإيجارات في محافظة حولي، برئاسة المستشار نهار ابا الخيل، وعضوية المستشارين ناصر المضيان وصلاح الجاسر، إلزام صاحب إحدى الحضانات بدفع ثلث القيمة الإيجارية البالغة قيمتها 1550 ديناراً، وأمرت بتقسيطها للمالك.

وقررت المحكمة إلزام صاحب الحضانة بدفع إيجار بقيمة 517 ديناراً بدلاً من 1550 ديناراً، اعتباراً من مارس عام 2020، وهو تاريخ بداية جائحة كورونا، مع استمرار تلك القيمة وتقسيطها حتى 30 يونيو من العام نفسه، على أن تستمر تلك الأجرة حتى عودة نشاط الحضانات.

وقالت المحكمة، في حيثيات حكمها، إن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة فمثلت المدعية بوكيل عنها وقدم مستندات كما مثل المدعى عليها وكيل عنها وقدم مستندات، وتضمن دفاعه الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى، وادعى فرعياً بطلب إنقاص الأجرة على المصروفات والاتعاب، وبجلسة الحكم قضت محكمة أول درجة للمدعية بطلباتها برفض الدعوى الفرعية والزمت المدعى عليها بالمصروفات والأتعاب الفعلية.

وتقدمت المستانفة بصحيفة استئناف طالبت في ختامها أولا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستانف والقضاء مجدداً بتقسيط المبلغ المرصود مع تخفيض الأجرة حتى إعادة فتح ومزاولة نشاط الحضانات مع المصروفات والأتعاب الفعلية عن درجتي التقاضي تأسيساً على الخطا في تطبيق القانون وتاويله والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع.

وحيث نظر الاستئناف على النحو الثابت بالمحاضر، فمثلت المستانفة بشخصها وقدمت حافظة طويت على صورة من شهادة إيداع أجرة لمصلحة المستانف ضدها عن أشهر 7، و8، و9 من عام 2020 كما مثل وكيل المستانف ضدها وقدم مذكرة طلب في ختامها عدم قبول الاستئناف واحتياطيا رفض الاستئناف.

وقالت المحكمة، في حكمها، إنه عن الدفع بعدم الاختصاص ولما كان الثابت من الاطلاع على عقد الايجار خلوه من ثمة شروط غير مألوفة في عقود الإيجار العادي ومن ثم يكون هذا الدفع قائماً على غير سند تقضي المحكمة برفضه.

وتابعت: وعن موضوع الاستئناف ولما كان من المقرر وفقاً لنص المادة 1 من القانون رقم 15 لسنة 2020 بشان تعديل أحكام قانون ايجار العقارات أنه منع من الحكم بالإخلاء إذا لم يسدد المستانف الأجرة خلال المدة أو الفترة التي يقرر فيها مجلس الوزراء تعديلاً أو وقفاً في مرافق الدولة، وأجاز القاضي تقسيط الأجرة عن تلك الفترة وكان من المقرر وفقا لنص المادة 198 من القانون المدني أنه إذا طرات بعد العقد وقبل تمام تنفيذه ظروف استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها عند إبرامه ونويت على حدوثها أن تنفيذه الالتزام الناشئ عنه وإن لم يصبح مستحيلاً صار مرهقاً للمدعي بحيث يهدده بخسارة فادحة جاز للقاضي بعد الموازنة بين الطرفين أن يرد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول... ولما كان ما تقدم وكان الثابت من الاطلاع على عقد الايجار سند الدعوى ان العين مستغلة لمزاولة النشاط «حضانة أطفال» وكان من المعلوم بالضرورة ونتيجة لاجتياح وباء كوفيد 19 للعالم، أن مجلس الوزراء قرر تعطيل جميع المرافق بدءاً من تاريخ 12 /3 /2020 حتى 30 /6 /2020 وفرضه الحظر الكلي والجزئي الذي انتهى تاريخ 30 /8 /2020 ومنعه مزاولة الأنشطة ومنها الحضانات حتى هذه اللحظة، وذلك كله دون ان يكون من طرفي الاستئناف أي خطا في صدور مثل هذه القرارات نظراً لصدورها من مجلس الوزراء بسبب هذا الظرف الاستثنائي، ومن ثم يكون طلب الإخلاء المقدم من المستانف ضدها قائماً على غير سند من الواقع والقانون باعتبار أن لا يد للمستاجر في الإخلال بإلزامه، وإذا خالف هذا النظر الحكم المطعون عليه الأمر الذي تقضي معه هذه المحكمة بإلغائه والقصور للفصل في الدعوى من جديد.

وقالت المحكمة انه عن موضوع الدعوى الأصلية والفرعية وعن طلب الإخلاء ولما كانت المحكمة قد انتهت الى عدم اخلال المدعى عليها أصلا بالتزاماتها العقدية نتيجة القرارات الصادرة من مجلس الوزراء واستمرار غلق نشاط عمل الحضانات ومن ثم تقضي هذه المحكمة برفض طلب الاخلاء.

وعن طلب متاخر الأجرة عن الفترة من 1 /4 حتى 30 /9 /2020 وما يستجد منها حتى تمام الاخلاء ولما كان ما تقدم من قواعد قانونية وكان الثابت ان العين موضوع عقد الايجار سند الدعوى والمبرم بين المستانفة والمستانف ضدها وتضمن أن الغرض المخصص للعين حجز استغلال حضانة وكان من الثابت أمام هذه المحكمة أن الدولة ممثلة بمجلس الوزراء قررت إيقاف النشاط بالنسبة للحضانات منذ تاريخ 12 /3 /2020 وحتى يومنا هذا ولم يرفع هذا المبلغ وذلك نتيجة انتشار وباء كورونا، وتحصيناً للمجتمع من انتشار العدوى التي القت بظلالها على هذا العقد موضوع الاستئناف وعلى اثره لم تنتفع المستانفة بالعين المؤجرة لسبب لا شان لها به ومن ثم يكون أصابها طور وما زالت تصاب به نتيجة عدم انتفاعها بالعين التي قامت باستئجارها في الغرض المخصص لها حسب ما هو مدون بالعقد مما يتوافر معه جميع شرائط المادة 198 مدني آنفة البيان ويستدعي تدخل المحكمة بتخفيض الأجرة الشهرية لتصبح 517 ديناراً بدلا من 1550 ديناراً بدءاً من تاريخ 1 /3 /2020 حتى إعادة السماح من مجلس الوزراء والدولة بمزاولة نشاط الحضانات، وإلزام المستانفة بهذه الأجرة الشهرية عن الفترة السابقة وما يستجد منها مع تقسيط مبلغ الأجرة عن الفترة من 1 /3 /2020 حتى 30 /6 /2020 على عدد أربعة أقساط تبدا من تاريخ هذا الحكم وقيمة كل قسط 517 ديناراً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٥-٦-٢٠٢١	٦	٤٧٥٨

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

لإساءتها إلى النيابة في تسجيل صوتي

تغريم الفاشينستا جمال النجادة 80 ألف دينار

قضت محكمة أول درجة بتغريم الفاشينستا جمال النجادة 80 ألف دينار تعويضاً لوكيل نيابة عن تهمة الإساءة إليه عبر مقطع صوتي تم تداوله على نطاق واسع بمواقع التواصل، وذلك على خلفية التحقيق معها في قضية أخرى.

وكانت محكمة تمييز الجنح سبق أن قضت بقبول طعن الفاشينستا جمال النجادة شكلاً، وتمييز الحكم المطعون فيه بالاستئناف بالقضاء بالاكتفاء بحبسها شهراً عن التهمة المسندة إليها.

كما قضت محكمة الجنح المستأنفة في الاستئناف المقدم من دفاع المحامي حسين العصفور (دفاع النجادة) على الحكم الصادر بحبسها سنة مع الشغل والنفاذ، وأمرت بتغريمها 1000 دينار لإساءتها الى اعضاء النيابة العامة بالغاء الحكم، والقضاء مجدداً بحبسها 3 أشهر مع الشغل والنفاذ.

كما سبق أن أخلت النيابة سبيل النجادة بكفالة 2000 دينار، بعد أن وجهت لها تهمة الإساءة إلى السلطة القضائية عبر تسجيل صوتي لها.

وأنكرت النجادة التهمة الموجهة لها وأكدت أنها لا تقصد الإساءة إلى السلطة القضائية وأن ما جرى هو قيام إحدى متابعاتها بالاتصال بها عبر برنامج سناب شات، ودار حديث بينهما حول قضية غسل الأموال المتهمة فيها، والتي سبق أن حققت فيها النيابة العامة، وأخلت سبيلها، إلا أن المتصلة استطاعت سحبها في الكلام، ولم تكن تعلم أنها كانت تسجل المكالمة التي تجرى بينهما، وفوجئت بانتشار المكالمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وقدمت اعتذارها للنيابة عما بدر منها من كلام.

جمال النجادة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٥-٦-٢٠٢١	٢٤	١٥١٩٢

الكويتية
صوت الكويت
مقالات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وكيلة النائب العام منيرة الوقيان مفخرة الكويت

وقفت على ما نشرته الصحف الكويتية وتم تداوله عن تصريح النائب العام المستشار ضرار العسعوسي عن أول كويتية وكيلة النيابة العامة، وهي أ. منيرة الوقيان قامت بالمرافعة أمام عدالة المحكمة في سابقة قضائية تعتبر الأولى في الكويت، حيث شهدت محكمة الجنايات أول من أمس، خلال نظرها قضية مقتل إحدى العاملات المنزليات والمتهم على ذمتها مواطنة، مرافعةَ أول وكيلة نيابة بطلب توقيع أقصى العقوبة، وهي القصاص، على المتهمة بارتكاب الواقعة، التي تنظرها «الجنايات» برئاسة المستشار متعب العارضي، وعضوية القاضيين محمد بندر العتيبي، ومحمد الصلال.

وتعقيباً على هذا الحدث، قال النائب العام المستشار ضرار العسعوسي، استكمالاً لمسيرة نجاح المرأة الكويتية في المجتمع وإيماناً بدورها

بقلم: نادية عبدالله العثمان
ناشطة سياسية

وقدرتها وكفاءتها في شتى المجالات، وفي سابقة تُعد هي الأولى من نوعها في تاريخ النظام القضائي الكويتي وغيره من الأنظمة القضائية بالدول العربية، تولت الأستاذة وكيلة النيابة العامة منيرة الوقيان تمثيل النيابة في أداء المرافعة الشفوية أمام «الجنايات» في جريمة قتل.

وأضاف العسعوسي، أن هذا النجاح هو ثمرة الدورة التدريبية لإعداد وصياغة المرافعات الشفوية أمام محاكم الجنايات تحت إشراف المحامي العام المستشار مبارك الرفاعي، والتي شارك فيها 23 وكيل نيابة، بينهم 4 وكيلات نيابة، والذين اجتازوها بنجاح.

هذا الخبر أسعدني جدا لأن مهارة المرافعة هي فن وإدارة الخطاب مثل إلقاء الخطب والمحاضرات العلمية وما قامت به وكيلة النائب العام يدعونا للفخر ببنات هذا الوطن المعطاء ويثبت تمكن المرأة من العمل في جميع المجالات ويؤهلها لوظيفة القضاء ولو مستقبلاً.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٥-٦-٢٠٢١	١٢	٢٤٨٠

الراي

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

في قضية «فض اعتصام رابعة»

«النقض» المصرية تؤيد الإعدام بحق 12 من قيادات «الإخوان»

| القاهرة - من هند العربي|

أيّدت محكمة النقض المصرية، أمس، أحكام الإعدام بحق 12 قيادياً إخوانياً، في القضية المعروفة إعلامياً بـ «فض اعتصام رابعة»، وتخفيف عقوبة 31 من الإعدام إلى «المؤبد»، وانقضاء الدعوى لمتهم للوفاة، وتأييد باقي الأحكام على الأحكام الصادرة ضد عناصر اخوانية، متهمة في القضية التي يعود تاريخها إلى عام 2013.

وتضمّن منطوق الحكم، إقرار الإعدام بحق: عبدالرحمن البر، محمد البلتاجي، صفوت حجازي، أسامة ياسين، أحمد محمد عمارة، إيهاب وجدي محمد، محمد عبدالحي حسين، مصطفى عبدالحي حسين، أحمد فاروق كامل، هيثم السيد العربي، محمد محمود علي، عبدالعظيم إبراهيم.

كما تضمّن الحكم، السجن المؤبد لمرشد جماعة «الإخوان» محمد بديع و46 آخرين، وقضت بمعاقبة 374 متهماً بالسجن المشدّد لمدة 15 عاماً، وبالسجن 10 سنوات لـ23 متهماً، بينهم أسامة محمد مرسي نجل الرئيس الراحل، و22 آخرين.

وفي قضية منفصلة، قضت محكمة جنح إرهاب الشرقية، أمس، بمعاقبة مهندس ومدرس وموظف في الأوقاف، بالحبس 3 سنوات مع الشغل والنفاذ، بتهمة الانضمام إلى جماعة متطرفة.

وأعلنت أسرة الداعية والقيادي السلفي الشيخ محمد حسين يعقوب، أنه سيحضر أمام المحكمة، اليوم، تنفيذاً لقرار المحكمة للإدلاء بشهادته في قضية «خلية داعش إمبابة»، بعد ما ردّد عدد من المتهمين، أنهم تأثروا بفكره.

وقرّرت محكمة أمن الدولة طوارئ - الدائرة الثالثة إرهاب - مساء الأحد، تجديد حبس رجلي الأعمال صفوان ثابت، وسيد السويركي، 45 يوماً، بتهمة الانضمام لجماعة «الإخوان» وإمدادها بالمال.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	١٥-٦-٢٠٢١	١٥	١٥١٩٢

وفيـــات

الوفيات

● **نورة عبدالله محمد العجمي، زوجة/ علي محمد فهاد العجمي، 61 عاما،** (شيعت)، تلفون: 96669995

● **عبدالله عيسى يحيى العتال، 38 عاما،** (شيع)، تلفون: 99922833، 66696901

● **زهرة زاهد أحمد موسوي، أرملة/ طاهر حسن الزلزلة، 80 عاما،** (شيعت)، تلفون: 99600947

● **شيخة أحمد عبدالله الذويخ، أرملة/ فهد صعفك العتيبي، 61 عاما،** (شيعت)، تلفون: 98786866، 55197196، 50511774

● **خالد عبدالرزاق عبدالله ناصر، 41 عاما،** (شيع)، تلفون: 66000688، 99559989، 97964636

«إنّا لله وإنّا إليه راجعون»